العدد 8 لسنة 2023
No. 8 – Feb. 2023
المجلة العراقية للبحوث الانسانية والاجتماعية والعلمية
Iraqi Journal of Humanitarian, Social and Scientific Research
P-ISSN 2710-0952 E- ISSN 2790-1254

# تأثير رقابة الامتثال في استمرارية المصارف في العراق

أ.م. د. سلامه ابراهيم علي
الباحث امير سعدي حاتم الطائي
جامعة بغداد / كلية الادارة والاقتصاد / قسم المحاسبة

**المستخلص:**

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح مفهوم رقابة الامتثال فضلا عن المبادئ الاساسية لرقابة الامتثال والتعرف على بالإضافة الى صفات مراقب الامتثال ، فضلا عن بيان مفهوم الاستمرارية والتعرف على مؤشرات الشك بالاستمرارية ، ولتحقيق أهداف البحث تم صياغة الفرضيات، ومن اجل اختبار الفرضيات تم استعمال مجموعة من الوسائل الإحصائية بالاستعانة بالبرنامج الإحصائي SPSS وتوصل الباحث الى مجموعة من الاستنتاجات اهمها، ان الالتزام بالمبادئ التوجيهية لرقابة الامتثال يساعد في تقييم ومراقبة مخاطر عدم الامتثال من خلال الدور الرقابي والاشرافي الحيوي والمستقل لمراقب الامتثال من اجل مواجهه المخاطر التي يتعرض لها المصرف ، وفي ضوء الاستنتاجات توصل الباحث الى مجموعة من التوصيات اهمها، العمل على ضرورة الافادة من مخرجات لجنة بازل بشأن رقابة الامتثال لغرض تعزيز التدقيق الداخلي في حال كان هناك ضعف او قصور في اداء التدقيق الداخلي والتأكيد على اهمية الالتزام بمبادئ رقابة الامتثال وضرورة دعم استقلالية مراقب الامتثال من قبل مجلس الادارة من اجل رفع قدرة ومستوى الاداء المهني لمراقب الامتثال مما يسهم بشكل فعال في تعزيز استمرارية الوحدة

**المصطلحات الرئيسية**: رقابة الامتثال ، الاستمرارية ، مراقب الامتثال

# The effect of compliance control on the continuity of banks in Iraq

Dr. Sallama Ibrahim Ali researcher Ameer Saadi AL-Taie
Baghdad University - College of Management and Economics
Accounting Department
Gmail.com@altaeeameer20 salama@coadec.uobaghdad.edu.iq

**Abstract**:

This study aims to clarify the concept of compliance control as well as the basic principles of compliance control and to identify the risks of non-compliance in addition to the characteristics of the compliance controller, as well as to clarify the concept of continuity and to identify indicators of continuity doubt. From statistical methods using the SPSS statistical program, the researcher reached a set of conclusions, the most important of which is that adherence to the guidelines for compliance control helps in assessing and controlling the risks of non-compliance through the vital and independent regulatory and supervisory role of the compliance controller in order to confront the risks to which the bank is exposed, and in the light of the conclusions reached The researcher referred to a set of recommendations, the most important of which is working on the need to benefit from the outputs of the Basel Committee on compliance control for the purpose of strengthening internal auditing in the event that there is weakness or deficiency in the performance of internal auditing and emphasizing the importance of adhering to the principles of compliance control and the need to support the independence of the compliance controller by the Board of Directors from In order to raise the

capacity and level of professional performance of the compliance controller, which facilitates They are effectively in promoting the continuity of the unit

**Key terms**: compliance control, continuity, compliance controller.

**المقدمة:**

يعد فرض الاستمرارية من الفروض الأساسية المهمة التي شكلت جزءا مهما من الإطـار النظري للمحاسبة والذي ارتكزت علـيه العديد من المبادئ المحاسبية ،ونظـرا للتطورات التي حدثت في الاونة الاخير ومظاهر الأزمة المالية العالمَية واجهت العديد من الشركات تهديدات التعثر المالي وضعف القدرة على الاستمرار في سوق المـنافسة ، و نتيجة لذلك اصبح المجتمع المـالي ، و المستثمرون ، بشكل خاص يبحـثون عن ضمانات تؤكد ان الشـركات التي ترغب في جلب استثماراتهم تدار وفـق ممارسات سـليمة و ضوابط و مبادئ اخلاقية تعمل على تقلـيل امكانيات الفساد و سوء الادارة الى اقصى حد ممكن، ونظرا للدور الحيوي الذي تقوم به المصارف في اي اقتصاد فأن تطبيق القواعد والانظمة والامتثال للقوانين والتعليمات في الجهاز المصرفي يعد امرا في غاية الاهمية لضمان سلامه الجهاز المصرفي وسلامه سوق الاوراق المالية ، وبهذا المعنى فأن رقابة الامتثال الامتثال احدى الوسائل الجيدة حيث شرعت العديد من دول العالم في الفترة الاخيرة في توجيه عناية واهتمام خاص في التنظيم المصرفي حيث يعتبر الامتثال بالأنظمة والقواعد والتشريعات والاجراءات المحاسبية احد اهم اسس عوامل النجاح و التقدم.

**المحور الأول/ منهجية البحث ودراسات سابقة**

**اولا: مشكلة البحث** : يتميز القطاع المصرفي بأنه من أهم القطاعات التي يتخلل عمله المخاطر المرتفعة والمعقدة وفي ظل تصاعد تيارات المنافسة والازمات الاقتصادية والمالية اصبحت المؤسسات المالية تبحث عن الوسائل والأدوات التي تمكنها من استمرارية بقائها في اطار المنافسة ولعل تطبيق انظمة الامتثال احدى الوسائل التي تساعد على استقرار القطاع المصرفي واستقرار الاقتصاد ، لذلك يمكن تمثيل مشكلة البحث من خلال طرح التساؤل الاتي (**ما هو دور رقابة الامتثال المصرفي في تعزيز استمرارية المصارف ؟**

**ثانياً: اهمية البحث**

انسجاما مع التطورات البيئية المستجدة و ما يمكن ان يقبل عليه العراق من فرص و تحديات مستقبلية في العديد من المجالات و منها المجالات الاقتصادية ، فأن الامر يتطلب مواجهه تلك المستجدات و التكيف معها من خلال تبني الكثير من المفاهيم ذات الصلة و من بينها رقابة الامتثال المصرفي ، فأهمية البحث تكمن في:

1- تحقيق حماية حقوق الجهات ذات المصلحة بما يؤدي الى زيادة كفاءة الاداء والعمل على استمرارية المصارف .

2- تأتي رقابة الامتثال المصرفي لتشكل احد عناصر حوكمة الشركات كقسم يعمل على ضبط العمل داخل المصارف الخاصة ، ووجوب اعتماد المعايير الخاصة بحوكمة الشركات على اختلاف انواعها ومجالات نشاطاتها.

**ثالثاً: اهداف البحث : يهدف البحث الى تحقيق الآتي:**

1- تسليط الضوء على الاستمرارية والتعرف على اهم مؤشرات الشك بالاستمرارية .
2- التعرف على وظائف رقابة الامتثال المصرفي والمخاطر المرتبطة بها .

**رابعاً: فرضية البحث - يستند البحث الى الفرضية الاساسية الأتية:**

**1- لا توجد علاقة ارتباط ذات دلاله معنوية بين رقابة الامتثال في المصارف العراقية و استمراريتها**
**2- لا توجد علاقة تأثير بين رقابة الامتثال في المصارف العراقية و استمراريتها**

**خامسا: دراسات سابقة**

1. دراسة (ميرزا،2018) بعنوان (تقويم فرض الاستمرارية للمصارف الخاصة على وفق معايير التدقيق و الممارسات الدولية ، بحث تطبيقي في البنك المركزي العراقي و عينة من المصارف العراقية الخاصة)

يهدف البحث الى تقويم تقارير مراقبي حسابات المصرف و تقويم الوسائل والادوات المستخدمة من قبل البنك المركزي العراقي في تنفيذ دور الرقابة الأشرفية على تلك المصارف بخوص فرض الاستمرارية كما توصلت الدراسة الى مجموعة من الاستنتاجات اهمها : تقع المسؤولية على ادارة المصارف عند اعدادها للبيانات المالية في الافصاح عن المعلومات المتعلقة بها ،على فرض ان المصرف مستمر في نشاطه في المستقبل المنظور ، ان مسؤولية عملية تقويم فرض الاستمرارية تقع على عاتق مراقب الحسابات و البنك المركزي العراقي عن طريق تنفيذهم لمجموعة من الاجراءات التدقيقية و الأشرفية ضمن النطاق المحدد لكلاهما للتحقق من استمرار واستقرار النشاط المصرفي في المستقبل القريب و البعيد ، واوصت الدراسة ضرورة اعادة النظر بالوسائل و الادوات المعتمدة في الرقابة الأشرفية من قبل البنك المركزي العراقي على المصارف الخاصة و تطويرها بما يتلاءم مع حجم المخاطر المصرفية و حدوث تعثرات مالية لبعض المصارف وبشكل مفاجئ .

2 . دراسة (هزام ،2021) بعنوان " دور مراقب الامتثال المصرفي في ضمان الائتمان النقدي بحث تطبيقي في عينة من المصارف العراقية "

هدفت الدراسة إلى توضيح دور مراقب الامتثال في ضمان الائتمان النقدي و دوره في الحد من مخاطر الائتمان وقد تم التوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها: وظيفة مراقب الامتثال واحدة من اهم الوظائف الرقابية المصرفية ولأهمية تلك الوظيفة فقد حظيت باهتمام لجنة بازل للرقابة المصرفية عن طريق اصدار ورقة عام 2005 تضمنت عدة مبادئ تنظم عمل مراقب الامتثال ، واوصت الدراسة ضرورة دعم و تعزيز مراقب الامتثال من قبل البنك المركزي لتحقيق رقابة مصرفية سليمة و بما يضمن تحقيق نجاح القطاع المصرفي.

**ب- الدراسات الاجنبية**

1- دراسة (loanna,Sapountzi,2016) بعنوان

"The role of the Compliance Function as a key element of Corporate Governance efficiency in the banking sector thesis"

"دور وظيفة الامتثال كعنصر رئيس في كفاية حوكمة الشركات في القطاع المصرفي"

هدفت الدراسة الى اثبات ان وظيفة الامتثال هي عنصر رئيس في حوكمة الشركات الفعالة ،و ترتبط ارتباطا وثيقا بالاستدامة و الربحية وتم التوصل الى استنتاجات اهمها: تنشأ وظيفة الامتثال كعنصر

اساسي في كفاية حوكمة الشركات في القطاع المصرفي ، ولها دور استراتيجي ورائد في سلامة البنوك وتوصلت الدراسة الى اهم التوصيات منها: يجب ان تكون لموظف مراقب الامتثال دور في عملية صنع القرار من اجل التصرف بشكل استباقي لعدم الوقوع في مخاطر عدم الامتثال.

**سادسا: موقف البحث الحالي من الدراسات السابقة**

اعتمد البحث الحالي على التطبيق العملي في جمع البيانات من التقارير المالية وغير المالية للمصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وعلى حد علم الباحث يعد هذا البحث من البحوث القليلة التي طبقت بجانبها العملي في البيئة العراقية لتوفير فهم أفضل لمستخدمي المعلومات حول الاتجاهات المستقبلية لاستمرارية المصارف في العراق من خلال متابعة مستويات رقابة الامتثال.

## المحور الثاني – رقابة الامتثال المصرفي

**اولاً: مفهوم رقابة الامتثال :-**

تأتي كلمة الامتثال من العبارة اللاتينية Complere ، والتي تعني الوفاء أو الالتزام بمجموعة من القواعد، والامتثال المصرفي هو تطبيق واحترام اللوائح والتعليمات وتلبية المعايير وتطبيقها، فضلاً عن الانخراط في الممارسات المصرفية الأخلاقية( Torres& Artur,2012 :7). عرفت لجنة بازل للرقابة المصرفية الامتثال على إنها وظيفة منفصلة تحدد وتنصح وتراقب وتبلغ عن مخاطر عدم الامتثال في البنك كما يشكل عدم الامتثال للقوانين واللوائح وقواعد السلوك والممارسات المعمول بها مخاطر عديدة (ام الخير ، 2015: 334).

**ثانياً المبادئ الاساسية لرقابة الامتثال:-**

وافقت لجنة بازل على ورقة عمل حول المبادئ الأساسية ذات الصلة بدور الامتثال في البنوك في عام 2005 ، والتي تُستخدم كخريطة طريق للبلدان التي تتطلع إلى تحسين أنظمتها الإشرافية. وفيما يأتي المبادئ التوجيهية لرقابة الامتثال: - (Basel Committee on (BankingSupervision,2005:9:

**المبدأ الاول :** يشرف مجلس الإدارة على إدارة مخاطر عدم الامتثال بالبنك ، ويوافق على سياسة الامتثال والوثيقة الرسمية المنشئة لوظيفة الامتثال .

**المبدأ الثاني :** تتولى الإدارة التنفيذية للبنك مسؤولية تطوير سياسة الامتثال ، وتقوم بمراقبة ومراجعة وتقديم تقارير إلى مجلس الإدارة.

**المبدأ الثالث :** تتولى الإدارة العليا للبنك مسؤولية إنشاء وظيفة امتثال دائمة وفعالة والتي تعد جزءًا من سياسة الامتثال المصرفي.

**المبدأ الرابع :** ينبغي إعطاء دور مراقب الامتثال المكانة الرسمية داخل البنك .

**المبدأ الخامس** : يجب فصل جميع الأنشطة المصرفية الأخرى عن وظيفة الامتثال .

المبدأ السادس : ينبغي أن يكون دور مراقب الامتثال للبنك مزودًا بالموارد المطلوبة.

**المبدأ السابع :** التزام جميع البنوك وفروعها بالقواعد واللوائح المعمول بها ، وإطار عمل لضبط الامتثال في البنك.

**المبدأ الثامن :** خضوع وظيفة الامتثال للتدقيق الداخلي والفحص الدوري وبيان منهجية المخاطر من خلال التدقيق الدائم داخليا وخارجيا.

**المبدأ التاسع :** مراقب الامتثال هو المسؤول عن إدارة وظائف هذا المنصب ومساعدة الإدارة في إدارة مخاطر عدم الامتثال للبنك.

**المبدأ العاشر :** قد يحتاج دور مراقب الامتثال إلى الاستعانة بخبرات خارجية ، طالما أن هذه الخبرة تحت إشراف مراقب الامتثال المصرفي.

**ثالثاً : مراقب الامتثال**

أوضحت الورقة الصادرة من لجنة بازل للامتثال مفهوم مراقب الامتثال في المصرف بأنها "وظيفة مستقلة تقوم بتحديد وتقييم وتقديم النصح والإرشاد والمراقبة ورفع التقارير حول مخاطر عدم الامتثال في المصرف والتي تتضمن مخاطر عدم الامتثال للقوانين والتعليمات نتيجة لعدم الالتزام بالأنظمة وقواعد السلوك والممارسات السليمة المتبعة (Misha، 2016: 175).

كما يعرف مراقب الامتثال بأنه شخص أو مجموعة من الأشخاص وظيفته المراقبة والتحقق من التزام البنك بالقواعد والتعليمات التي تحكم عمليات البنك ، وذلك لحماية البنك وزبائنه من جميع أنواع الخسائر والأضرار على ان تتم جميع الوظائف بالتعاون مع الإدارة العليا للبنك ( office of the comptroller of the currency , 2018:8).

رابعاً : **مسؤولية مجلس الادارة في مراقبة الامتثال :**

مجلس الإدارة ، بصفته الهيئة العليا التي تدير المؤسسة المصرفية هو المسؤول عن جميع عناصر الامتثال المصرفي وهذه المسؤوليات هي (kabir,2015:32):-

**اولاً:-** يتولى مجلس إدارة البنك مسؤولية الإشراف على إجراءات الامتثال المصرفي برمتها.

**ثانياً:-** ينبغي ان يوافق مجلس إدارة البنك على واجبات ومسؤوليات إدارة الامتثال ، واتخاذ جميع الخطوات اللازمة لتعزيز الممارسة المهنية السليمة من خلال جعل الامتثال للقوانين والتعليمات والأوامر واللوائح والمعايير المعمول بها أولوية قصوى يتطلب التحقيق فيها.

**ثالثاً:-** تتم الموافقة على سياسة الامتثال من قبل مجلس الإدارة لضمان التزام البنك بجميع اللوائح والتعليمات ذات الصلة في جميع أقسامه. كما يتم تدقيق السياسة بشكل منتظم ومراقبتها وفحصها للتأكد من تنفيذها بالكامل.

خامساً : **اجراءات انجاح وظيفة رقابة الامتثال :**

ينبغي على مجلس إدارة البنك والإدارة التنفيذية إيلاء اهتمام خاص لتأسيس هذا المنصب في الهيكل التنظيمي ، مما يضمن له الاستقلالية والفعالية الجوهرية من أجل نجاح دور مراقب الامتثال في الوحدات المالية ويتم ذلك من خلال (هزام ، 2021: 41)(صالح،16:2019):

**اولاً:** إتاحة قنوات اتصال سريعة وواضحة لتقديم التقارير إلى الإدارة العليا ، فضلاً عن طرق وصلاحيات كافية وذات صلة للوصول إلى المعلومات .

**ثانياً:** مراقبة مدى اتباع التعليمات والقواعد المنظمة للعمل المصرفي باستخدام التكنولوجيا والبرامج الحالية .

**ثالثاً** : ينبغي أن يكون عدد العاملين في قسم الامتثال متناسبًا مع حجم البنك ومستوى النشاط اليومي حتى يعمل بشكل فعال.

**رابعاً** : يتطلب من ادارة الامتثال أن تركز على تطوير قاعدة بيانات أساسية يتم تحديثها على أساس منتظم وفيما يأتي بعض الأمثلة على ما يمكن تضمينه:

1- الأنظمة والتعليمات المبَلغة كافة من السلطات الرقابية والإشرافية .

2- القواعد والتوجيهات التجارية والمالية والاستثمارية القابلة للتطبيق وذات الصلة.

3- الممارسة المهنية السليمة ومعايير السلوك المهني .

4- نظام العمل المعمول به .

5- النظام الأساسي للمَصرف ولائحة العمل الداخلي.

## المحور الثالث – استمرارية المصارف بإطار رقابة الامتثال

**اولاً:- مفهوم الاستمرارية :**

عرفت الاستمرارية على انها من الفروض الاساسية التي يتم الاعتماد عليها عند اعداد القوائم المالية الختامية للوحدة الاقتصادية اِذ يفترض ان الوحدة الاقتصادية تم تأسيسها حتى تقوم بتنفيذ الاعمال التي تحقق اهدافها فهي باقية ومستمرة لفترة زمنية غير محددة ولن تخرج من القطاع الذي تنتمي له او تصفى اصولها ،وحتى يتحقق ذلك لابد ان تكون الوحدة الاقتصادية قادرة على زيادة مواردها التي تحتاجها لتحقيق الاهداف المخطط لها (الحوراني واخرون،5:2018).

أمَّا الاستمراريَّة في التدقيق فتعني أن يبدي مدقِّق الحسابات رأيه عمَّا إذا كانت الوحدة الاقتصادية محل التدقيق قادرة على الاستمرار في نشاطها من عدمه ولقد كان المدققون لوقت قريب يعدّون هذا الفرض غير مناسب وأنْ تأثيره غير مادي في عمليات التدقيق بسبب ظروف عدم التأكُّد التي تحيط بالتعامل مع هذا الفرض أمَّا الآن وفي ظل المشاكل الاقتصاديَّة السائدة اصبح حكم مدقِّق الحسابات على قدرة الوحدة على الاستمرار في نشاطها من الأمور الرئيسة، وأنَّ حكم مدقِّق الحسابات لقدرة الوحدة على الاستمرار يتوقَّف أولاً على مقدرته على الحكم على درجة الأهمية النسبية لظروف عدم التأكُّد (المومني وشويات،143:2007).

**ثانياً:- مؤشرات الشك بالاستمرارية:-**

ان فرض الاستمرارية في الاعمال هو احد المفاهيم الاساسية التي يتم على اساسها اعداد القوائم المالية ، كما تعني ان الموجودات المتداولة سيتم تحصيلها وان الالتزامات المالية على الوحدة سيتم سدادها ، وفي حاله الشك في مدى قدرة الوحدة على الاستمرارية فينبغي على المدقق ان يتحفظ في تقريره او الامتناع عن ابداء الرأي وفق الاهمية النسبية لعدم التأكد وفي الواقع العملي هناك عدد من العلامات التي تشير إلى احتمال أن يكون فرض الاستمرارية غير ملائم ، ومن اهم هذه المؤشرات ما يأتي :(ابو سمهدانة ،77:2006)

1- **مؤشرات مالية :-** وتتمثل فيما يأتي (العابدي، 39:2014):
   - **أ-** استهلاك صافي راس المال العامل .
   - **ب-** تزايد وتراكم الديون طويلة الاجل .
   - **ت-** استخدام الالتزامات قصيرة الأجل لتمويل الموجودات الثابتة .
   - **ث-** انخفاض النسب المالية .

**ج-** تحقيق الوحدة الاقتصادية لخسائر تشغيلية جوهرية .
**ح-** انخفاض توزيع الارباح على حملة الاسهم ، او عدم الاستمرار في التوزيع .

2- **مؤشرات تشغيلية :-** وتتمثل في الاتي (حميد، 53:2020) :

أ- فقدان سوق رئيس او امتياز او مورد رئيس : بسبب المنافسة أو الأسعار المرتفعة أو عدم التطابق مع مستوى الجودة او بسبب نقص الكوادر الفنية المدربة التي تؤثر على تسويق المنتج أو عدم وجود إدارة تعمل على دراسة العوامل التي تؤثر على فقدان الأسواق الرئيسة.

ب- فقدان اداريين قياديين من دون استبدالهم : عندما تواجه الوحدة الاقتصادية استقالة بعض المديرين والقادة الرئيسيين وعدم القدرة على العثور على شخص ليحل محلهم ، يكون لذلك تأثير كبير في قابلية الوحدة الاقتصادية على الاستمرار في المدى الطويل.

ت- مشاكل عماله او نقص في تجهيزات مهمة : هناك مجموعة مختلفة من الصعوبات التي قد تواجهها الوحدة بشأن القوى العاملة لديها ، سواء بشكل مباشر مع العمال وبالتحديد حول رواتبهم وامتيازاتهم ، إذا ان التغيير في العمال من مدة إلى أخرى يجعل الوحدة الاقتصادية غير مستقرة في مواردها البشرية.

3- **مؤشرات اخرى :-** و تتمثل فيما يأتي (الجحيشي ، 56:2016):

أ- عدم استيفاء معايير رأس المال أو غيرها من المعايير القانونية : يشكل راس المال المدفوع والقروض الواردة من المصارف وحملة السندات الاموال المستثمرة في الوحدة الاقتصادية ، ان انخفاض راس المال المدفوع وزيادة حجم القروض يؤدي الى اختلال التوازن الأمر الذي يحمل الوحدة اعباء مالية .

ب- الدعاوى المرفوعة ضد الوحدة الاقتصادية : عند رفع دعوى على الوحدة الاقتصادية ونجاح هذه الدعاوى قد تواجه الوحدة التزامات أو تعويضات لا تستطيع الوفاء بها او الحجز على موجوداتها أو تصفيتها للوفاء بالتزاماتها. فهذا يشير إلى ضعف قدرة الوحدة على الاستمرار في المستقبل.

ت- تغيرات في التشريع او السياسية الحكومية : تعمل الوحدة الاقتصادية في سياق قانوني تنظمه القواعد واللوائح الحكومية ، والتي تتغير من وقت لأخر ، ولا سيما القواعد والقوانين ذات الصلة بالوحدة مثل القوانين ذات الصلة بتقديم خدمات معينة أو القوانين المشرعة للقوى العاملة ، واحيانا تكون هذه القوانين مؤقته قد لا يُسمح بإدامتها. وهذا يدل على ضعف إمكانات الوحدة الاقتصادية للاستمرار في المستقبل.

**ثالثاً: حالات فرض الاستمرارية** : يمكن ان نميز بين ثلاث حالات من فرض الاستمرارية (الزبيدي ، 51:2017):

1- **الحالة الطبيعية :-** في هذه الحالة ، يعني أن الوحدة الاقتصادية قادرة على الاستمرار دون مدة محددة ومعروفة في الوقت الحاضر ، أي أن التفسير المنطقي للحاضر هو أنه من المتوقع أن تواصل الوحدة الاقتصادية عملها بطريقة تسمح لها بالوفاء بالتزاماتها الحالية والاستفادة من موجوداتها الحاضرة ومن ثم فأنه كحد ادنى يفترض ان الوحدة الاقتصادية سوف تستمر لمدة اطول من عمر اي موجود تمتلكه.

2- **حالة محدودية المدة :-** في هذه الحالة ، من المفترض أن تكون الوحدة الاقتصادية قادرة على الاستمرار لمدة محدودة ومعروفة في الوقت الحاضر ، والتي يشار إليها عادةً بمدة الاحتكار أو فترة الامتياز ، ويكون عمر الوحدة محددًا ومعروفًا مسبقًا ، مثل منح امتياز حكومي لحق الاستثمار في وحدة معينة لمدة زمنية محدودة ، شريطة متابعة استثمار النشاط بعد انتهاء المدة للحكومة او للجهة المانحة ففي مثل تلك الحالات تفسر الاستمرارية بمدة طول العمر الانتاجي للموجود او مدة الحكر ايهما اقرب .

3- **الحالة الغير طبيعية** :- وتنطوي على الحالة غير الطبيعية وجود او توافر مؤشرات في الوقت الحاضر تسمح بافتراض عدم الاستمرارية واحتمال التصفية او حالة التصفية الفعلية ، فهي

حالة تنبؤيه تمثل قيدا على الحالة الطبيعية لفرض الاستمرارية وهي كأي تنبؤ ، يمكن ان تكون صائبة او خاطئة.

**رابعاً: مسؤولية الادارة والمدقق الداخلي والخارجي ومراقب الامتثال في تقييم الاستمرارية :-**

يعد مجلس الادارة احد اهم الاليات الداخلية لحوكمة الشركات والذي تنبثق منه عدة لجان لغرض متابعة سير العمل في الوحدة الاقتصادية بصورة منتظمة وسليمة إذ يقع على عاتق مجلس الادارة والادارة العليا مسؤولية ضمان استمرارية الاعمال في الوحدة الاقتصادية ، اي ان عليهم تحديد خطط استراتيجية لتحقيق الاستمرارية والقيام باختيار خطط لضمان استمرارية الانشطة ، والقيام ببعض التعديلات على الخدمات او العمليات المنجزة عند الضرورة والعمل المستمر على تقييم برامج استمرارية الاعمال الموضوعة من الوحدة (Bird,2011,8).

ويبرز دور المدقق الداخلي كأحد اليات الحوكمة الداخلية إذ ان فرض الاستمرارية من الفروض الراسخة في الفكر المحاسبي الا ان المدققون كانوا لوقت قريب يعدون فرض الاستمرارية غير مناسب وان تأثيره غير مادي في عمليات التدقيق بسبب ظروف عدم التأكد التي تحيط بالتعامل مع هذا الفرض ، الا انه في الوقت الحالي اصبح ضرورياً في ظل المشاكل المالية والغير مالية التي تحيط بمناخ النشاط الاقتصادي ، إذ اصبح من الضروري ان يبدي المدقق رأيه عن قدرة الوحدة على الاستمرار في النشاط خلال المستقبل المنظور وعدم وجود ما يعوق قدرتها على ذلك (الطويل ،32:2013).

اذا اقتنع المدقق الخارجي ان فرض الاستمرارية فيه شك جوهري او مادي وان الوحدة الاقتصادية لا تستطيع الاستمرار بنشاطها في المستقبل المنظور ينبغي عليه ان يقر بأن فرض الاستمرارية المستخدم في اعداد القوائم المالية غير ملائم ، مما يجعل تلك القوائم مضللة فينبغي على المدقق الخارجي ابداء رأي سلبي في صحه ودقة القوائم المالية (النعامي ،185:2014). وتؤدي المصارف دوراً كبيراً في تنشيط الحركة الاقتصادية في البلاد وتوفير الاموال اللازمة للاستثمار واستخدام الاموال بأسلوب منتظم وطبقاً للتنظيم المصرفي ، وعليه فأن نشاط اي مصرف يرتبط بمنظومة طويلة وسلسلة من الاجراءات والتي يمثل رقابة الامتثال الحلقة المهمة لضمان استمرارية المصارف في نشاطها ، إذ نجد ان مراقب الامتثال يتحمل المسؤولية المباشرة عن الالتزام بالأنظمة والتعليمات الخاصة بتطبيق قوانيين المصارف الذي يتضمن مجموعة من التعليمات يلتزم بها مراقب الامتثال من اجل تطبيق تلك الأنظمة والقوانين لاسيما مقررات لجنة بازل التي تساعد في ضمان استمرارية المصارف في سوق المنافسة (الركابي ،497:2017).

## المحور الرابع– قياس علاقة الارتباط والتأثير بين رقابة الامتثال والاستمرارية

**اولاً: الصدق والثبات:-**

1- يعد الصدق من الشروط الضرورية واللازمة لبناء الاختبارات والمقاييس والصدق يدلل على مدى قياس الفقرات للظاهرة المراد قياسها، وان افضل طريقة لقياس الصدق هو الصدق الظاهري والذي هو عرض فقرات المقياس على مجموعة من الخبراء للحكم على صلاحيتها ، وقد تحقق صدق المقياس ظاهرياً من خلال عرض الفقرات على مجموعة من المتخصصين في المحاسبة.

2- الثبات : وهو الاتساق في نتائج المقياس إذ يعطي النتائج نفسها بعد تطبيقه مرتين في زمنين مختلفين على الإفراد نفسهم، وتم حساب الثبات بطريقتين:

أ- الثبات بطريقة التجزئة النصفية: تقوم فكرة التجزئة النصفية على اساس قسمة فقرات المقياس الى نصفين متجانسين ولغرض حساب الثبات على وفق هذه الطريقة يتم تقسيم فقرات المقياس الى نصفين يضم الأول الفقرات الزوجية ويضم الثاني الفقرات الفردية ، وتم استخراج معامل ارتباط بيرسون بين درجات النصفين ومعادلة سبيرمان براون التصحيحية.

ب- معامل ( ألفا ) للاتساق الداخلي: ان معامل ألفا يزودنا بتقدير جيد في اغلب المواقف وتعتمد هذه الطريقة على اتساق أداء الفرد من فقرة الى أخرى، لان هذه المعادلة تعكس مدى اتساق الفقرات داخلياً والنتائج كما في الجدول التالي:

جدول ( 1 ) يبين معامل الفا كرومباخ والتجزئة النصفية لكل محور

| محور | اسم محور | عدد الفقرات | قيم الفا | التجزئة النصفية | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | | معامل ارتباط بيرسون | معادلة سبيرمان براون التصحيحية |
| الاول | رقابة الامتثال | 18 | 0,900 | 0,782 | 0,878 |
| الثاني | الاستمرارية | 18 | 0,897 | 0,782 | 0,878 |

**ثانياً:- عرض وتفسير نتائج المحاور :-**

جدول ( 2 ) يبين نتائج المحاور

| | الوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الاهمية النسبية (%) | ترتيب الاهمية النسبية | اتجاه مستوى الاجابة | معامل الاختلاف (%) |
|---|---|---|---|---|---|---|
| رقابة الامتثال | 4,06 | 0,57 | 81.2 | 1 | مرتفع | 14.04 |
| الاستمرارية | 3,95 | 0,56 | 79.0 | 3 | مرتفع | 14.18 |

من خلال الجدول اعلاه نلاحظ بان محور رقابة الامتثال حصل على اعلى وسط حسابي اذ بلغ (4.04) وبأعلى اهمية نسبية اذ بلغت (81.2%) وباتجاه المرتفع وفي المرتبة الثانية حصل محور الاستمرارية على وسط حسابي (3,95) وبأهمية نسبية (79%) وباتجاه المرتفع، ومن خلال قيم معامل الاختلاف والتي تبين اي من المتغيرات كان افراد العينة اكثر تجانساً في اجاباتهم حيث الاقل معامل اختلاف هو الاكثر تجانساً فنلاحظ بان رقابة الامتثال جاءت بالمرتبة الاولى من حيث التجانس ، كذلك نلاحظ بان قيم الانحراف المعياري جاءت متوافقة مع قيم معامل الاختلاف حيث اقل قيمة في الانحراف المعياري قابلته اقل قيمة لمعامل الاختلاف وهذا يدعم بشكل كبير تجانس البيانات.

**ثالثاً:- اختبار فرضيات البحث**

من شروط تطبيق الانحدار الخطي والارتباط يجب ان تتوزع البيانات التوزيع الطبيعي.

أ- اختبار التوزيع الطبيعي للمتغيرات

والنتائج كما في الجدول (3) والاشكال حيث نلاحظ بان جميع قيم المعنوية لاختبار Kolmogorov-Smirnov Z هي اكبر من مستوى الدلالة (0,05) وهذا يعني بان بيانات المحاور تتوزع التوزيع الطبيعي.

جدول ( 3 ) يبين وصف واختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة

| المتغيرات | الوسط الحسابي | الانحراف المعياري | Kolmogorov-Smirnov Z | p-value | القرار |
|---|---|---|---|---|---|

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| رقابة الامتثال | 4.06 | 0.57 | 0.801 | 0.542 | تتوزع التوزيع الطبيعي |
| الاستمرارية | 3.95 | 0.56 | 0.893 | 0.402 | تتوزع التوزيع الطبيعي |

ب- **اختبار فرضية البحث :-**

- اختبار فرضية البحث الاولى والتي تنص (**لا توجد علاقة ارتباط ذات دلاله معنوية بين رقابة الامتثال في المصارف العراقية و استمراريتها**)

جدول (4) يبين معامل الارتباط واختبار t لمعامل الارتباط بين رقابة الامتثال في المصارف العراقية واستمراريتها

| قيمة معامل الارتباط r | t test | درجة الحرية | قيمة t الجدولية بمستوى (5%) | الدلالة |
|---|---|---|---|---|
| 0.84 | 12.77 | 69 | 1.99 | وجود ارتباط |

من خلال الجدول اعلاه فقد بلغت قيمة t المحسوبة (12.77) وهي اكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية (69) والبالغة (1.99) وهذا يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة اي وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين رقابة الامتثال في المصارف العراقية واستمراريتها، وقد بلغت قيمة معامل الارتباط (0.84) وهي قيمة موجبة اي ان العلاقة طردية بين رقابة الامتثال في المصارف العراقية واستمراريتها.

- اختبار الفرضية الثانية والتي تنص على (**لا توجد علاقة تأثير بين رقابة الامتثال في المصارف العراقية و استمراريتها**)

جدول (6) يبين نتائج الانحدار الخطي البسيط تأثير كل من الحوكمة و رقابة الامتثال في المصارف العراقية على الاستمرارية

| المتغير المستقل | المتغير المعتمد | قيمة الثابت | قيمة معامل بيتا | قيمة t لاختبار معامل بيتا | قيمة معامل التحديد % | قيمة F المحسوبة | الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| رقابة الامتثال | الاستمرارية | 0.17 | 0.58 | 5.44 | 0.74 | 96.74 | وجود تأثير |

بلغت قيمة F المحسوبة (96,74) وهي اكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (0,05) ودرجة حرية (67,2) وهذا يعني وجود تأثير ذات دلالة معنوية لـ رقابة الامتثال في المصارف العراقية على الاستمرارية ، وبما ان اشارة معامل بيتا موجبة هذا يعني بان التأثير ايجابي (علاقة طردية)، وبلغت قيمة معامل التحديد (0,74) وهذا يعني بان (74%) من التغيرات الحاصلة في الاستمرارية يمكن تفسيره من خلال رقابة الامتثال، وقد بلغت قيمة معامل بيتا (0,58) لرقابة الامتثال وهي قيم موجبة ودالة حيث بلغت قيمة t المحسوبة لرقابة الامتثال (5,44) وهي اكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (0,05) ودرجة حرية (69) والبالغة (1,99) ، اما معادلة الانحدار فكانت بالشكل الاتي:

$$Y = 0.17 + 0.58\ X1$$

حيث ان :

Y: تمثل الاستمرارية

X1 : تمثل رقابة الامتثال

وهذا يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة اي وجود علاقة تأثير ذات دلالة معنوية بين حوكمة الشركات ورقابة الامتثال واستمرارية المصارف في العراق

## المحور السادس – الاستنتاجات والتوصيات

### اولاً: الاستنتاجات

**1** تعد رقابة الامتثال وظيفة مستقلة تحدد وتقيم وتقدم المشورة وترفع التقارير الى مجلس الادارة

2. تعمل رقابة الامتثال على التأكد من امتثال المصرف وسياساته الداخلية للقوانين والتعليمات والانظمة واعداد التقارير عن مخاطر عدم الامتثال والمرتبطة بتعرضها لمخاطر مالية او ادارية ، وتعمل على تقديم النصح والارشاد لتجنب هذه المخاطر التي تؤدي الى الاضرار بسمعة المصرف.

3. يؤدي الالتزام بالمبادئ التوجيهية لرقابة الامتثال على المساعدة في تقييم ومراقبة مخاطر عدم الامتثال من خلال الدور الرقابي والاشرافي الحيوي والمستقل لمراقب الامتثال.

### ثانياً : التوصيات

**1.** ضرورة العمل على تعزيز الوجود الوظيفي لمراقب الامتثال في الفروع التابعة للمصرف على ان يتمتع بالخلفية العلمية والعملية والقدرة على اعداد تقارير دورية عن التزام الفرع بسياسات وضوابط رقابة الامتثال وفقا لمبادئ لجنة بازل ..

2 العمل على ضرورة الافادة من مخرجات لجنة بازل بشأن رقابة الامتثال لغرض تعزيز التدقيق الداخلي في حال كان هناك ضعف او قصور في اداء التدقيق الداخلي .

2. التأكيد على اهمية الالتزام بمبادئ رقابة الامتثال وضرورة دعم استقلالية مراقب الامتثال من قبل مجلس الادارة من اجل رفع قدرة ومستوى الاداء المهني لمراقب الامتثال مما يسهم بشكل فعال في تعزيز استمرارية الوحدة

## المصادر

### اولاً : المصادر العربية

**الرسائل والاطاريح:**

1. ميرزا ، سمير مبارك ، تقويم فرض الاستمرارية للمصارف الخاصة على وفق معايير التدقيق والممارسات الدولية (بحث تطبيقي في البنك المركزي العراقي وعينة من المصارف العراقية الخاصة ) بحث مقدم الى مجلس المعهد العالي للدراسات المحاسبية لنيل شهادة المحاسب القانوني – جامعة بغداد – 2018.
2. هزام ، عدي عبد 2021 ،(دور مراقب الامتثال في ضمان الائتمان النقدي ، بحث تطبيقي في عينة من المصارف العراقية )بحث مقدم الى المعهد العالي للدراسات المحاسبية لنيل درجة الدبلوم العالي المعادل للماجستير .
3. هزام ، عدي عبد 2021 ،(دور مراقب الامتثال في ضمان الائتمان النقدي ، بحث تطبيقي في عينة من المصارف العراقية )بحث مقدم الى المعهد العالي للدراسات المحاسبية لنيل درجة الدبلوم العالي المعادل للماجستير.
4. صالح ، طيف خالد علي ، المركز القانوني لمراقب الامتثال في المصارف ، دراسة مقدمة الى كلية القانون في جامعة بابل لنيل شهادة الماجستير في القانون 2019.
5. ابو سمهدانة ، نيفين عبد الله ابو سمهدانة ، مجالات مساهمة استخدام المراجعة التحليلية في- تخطيط واداء عملية المراجعة دراسة تحليلية لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة –جامعة غزة 2006.
6. العابدي ،ظافر عبدالله حامد ،توظيف مؤشرات التدفقات النقدية للتنبؤ باستمرار الشركات، دراسة تطبيقية على المصارف العراقية الخاصة مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد جامعة الكوفة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة 2014 .
7. حميد ، ثائر كامل ، تأثير جودة الارباح باستخدام انموذج الاستدامة في استمرارية الشركة ، بحث تطبيقي مقدم الى مجلس المعهد العالي للدراسات المالية والمحاسبية –جامعة بغداد / لنيل شهادة المحاسب القانوني.
8. الجحيشي، احمد حمزة مجهول 2016 ، دور النظام المحاسبي في انتاج معلومات تخص استمرارية الشركات العامة الممولة ذاتيا ، بحث مقدم الى هيئة الامناء في المعهد العربي للمحاسبين القانونيين لنيل شهادة المحاسب القانوني .
9. الزبيدي ، باسل محمد نعمان ، التنبؤ بالتعثر المالي وانعكاسه على استمرارية الوحدات الاقتصادية ، بحث مقدم الى مجلس المعهد العربي لنيل شهادة المحاسب القانوني 2017.
10. الطويل ، سلمى محمد علي ، اثر المعلومات غير المالية والمرحلة العمرية للمنشاة في تدعيم قرار المدقق عند تقييم القدرة على الاستمرارية ، دراسة مقدمه لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل من كلية التجارة في الجامعة الاسلامية –غزة 2013

**البحوث والدوريات**

1. ام الخير ، البرود ، دور الاليات الداخلية للحوكمة في تعزيز الامتثال داخل القطاع المصرفي ، مجلة الادارة والتنمية للبحوث و الدراسات ، العدد الثامن 2015.
2. الحوراني ، شادي ،الشيخ ،عماد، منصور، اسراء، العوامل التنظيمية المؤثرة في استمرارية عمل البنوك التجارية دراسة تطبيقية على عينة من البنوك الاردنية 2018.

3. المومني والشويات ، منذر المومني ، زياد الشويات ، قدرة المدقق على اكتشاف مؤشرات الشك باستمرارية العملاء ، مجلة المنارة ، جامعة ال البيت ، المجلد الرابع عشر ، العدد الاول ،2008 .
4. النعامي ، علي سلمان ، مجالات مساهمة التحليل المالي التنبؤ بعدم استمرارية المشروع ، بحث منشور في مجلة جامعة فلسطين للأبحاث والدراسات – العدد السادس يناير 2014
5. الركابي، سماح حسين علي" :ماهية مراقبة الامتثال في المصارف( " دراسة مقارنة )مجلة أهل البيت ، العدد الحادي والعشرون،2017 .

**ثانياً : المصادر الاجنبية**

**First: The Dissertations & Thesis**

1. Sapountzi, Loanna, The role of the compliance function as a key element of corporate Governance efficiency in the banking sector, international HELLENIC UNIVERSITY, school of economics business Administration and Legal studies, GREECE, 2016.
2. office of the comptroller of the currency ,Compliance Management Systems, Version 1.0 , 2018
3. kabir ,Humayun, compliance in banks & guidelineson internal control, First Printing , 2015 .
4. Bird , L., (2011) , Dictionary of Business Continuity Management Terms , BCI

**Second :The Periodicals , Reports , and Websites**

1. Basel Committee on Banking Supervision ,Compliance and the compliance function banks ,2005
2. Misha Ergys ،The compliance function in banks and the need for Increasing and strengthen its Role-Lessons Learned from Practice ، England ،2016.